العدد ٤٣- ج٣ خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول
لقسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط بالتعاون
مع قسم التاريخ / كلية التربية/ جامعة ميسان المنعقد في ٢٥/ أيار/ ٢٠٢١

# أزمة التعددية الحزبية في العراق
## "دراسة سياسية في التجربة الحزبية لما بعد عام ٢٠٠٣"

**د. سلام فاضل المسعودي**
**جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية**

**الملخص:**

نظراً للمكانة المحورية للأحزاب في الأنظمة السياسية وارتباطها العميق بمفهومي الديمقراطية والمشاركة السياسية ، فأنها أصبحت تضطلع بأدوار بالغة الاهمية داخل المجتمعات من حيث استيعابها للقوى الاجتماعية التي تمثلها ، أو من حيث قدرتها على بلورة وتجميع المصالح العامة للمجتمع ، او من حيث توافر المعايير المؤسسية فيه ،وهناك من يحاول التمييز بين وظائف الاحزاب على وفق طبيعة النظام السياسي السائد ديمقراطي كان أم شمولياً )، وفي هذا الاطار ربما يمكن التفريق بين وظائف الاحزاب الحاكمة ووظائف الاحزاب خارج السلطة ( المعارضة) ، كما يتحدث البعض عن وظائف خاصة للأحزاب في البلدان النامية .ومع ذلك من غير المجدي التوقف عند هذه التقسيمات مع الاشارة الى تلك الفوارق الوظيفية وتلك التقسيمات أن وجدت فعلاً ، لهذا فأن أهم الوظائف التي تضطلع بها الاحزاب السياسية بشكل عام تتمثل في رأي سيغموند نيومان ( Sigmund Neumann) بمهمات رئيسة للأحزاب سواء اكانت ديمقراطية أم شمولية بتنظيم الارادة السياسية للشعب والتسويق لمبادئ الحزب ، ولعل منها ،دمج المواطن بالحزب وتعلمه الالتزام السياسي ،وممارسة الحزب لدوره بوصفه وسيطاً بين الرأي العام والحكومة، وترشيح قيادات مؤهلة سياسياً ومهنياً لتولي المناصب العامة في الدولة .ويرى آخرون أن وظيفة الحزب تتركز في تعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية عبر دورها في المشاركة السياسية ، والتعبير عن طموحات المواطنين بتلبية مطالبيهم الشرعية. وقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ عشرات الاحزاب السياسية التي تنوعت خلفياتها السياسية بين الاسلامية والليبرالية والعلمانية والشيوعية واليسارية والقومية العربية منها والكردية والتركمانية .

**Abstract:**

Given the pivotal position of parties in political systems and their deep connection with the concepts of democracy and political participation, they are assuming extremely important roles within societies in terms of their absorption of the social forces that they represent, or in terms of their ability to crystallize and aggregate the general interests of society, or in terms of the availability of institutional standards in it, There are those who try to distinguish between the functions of parties according to the nature of the prevailing political system (democratic or totalitarian), and in this context it may be possible to differentiate between the functions of the ruling parties and the positions of parties outside the authority (the opposition), as some talk about special jobs for parties in developing countries. It is useless to dwell on these divisions with reference to those functional differences and those divisions if they really exist. Therefore, the most important functions undertaken by political parties in general are in the opinion of Sigmund Neumann with the main tasks of the parties, whether democratic or totalitarian, in organizing the political will of the people. Marketing the principles of the party, perhaps including integrating the citizen with the party, teaching it political commitment, and the party's exercise of its role as a mediator between the opinion Others believe that the party's function is to mobilize intersecting interests, solve social problems and contradictions through its role in political participation, and express the aspirations of citizens to meet their legitimate demands. Dozens of political parties appeared in the Iraqi political arena after 2003, whose political backgrounds varied between Islamic, liberal, secular, communist, leftist and nationalist, Arab, Kurdish and Turkmen .

**المقدمة**

تعد التعددية الحزبية دليل على الانفتاح الحزبي الذي تجيزه الانظمة الديمقراطية . ولكن ما الفائدة المتوخاة من هذا الانفتاح في التجربة العراقية ، اذا كان قد انعكس سلبا على اداء النظام السياسي ، وعرقل بناء الدولة المؤسساتية ؟ سيما وأن التجربة أثبتت ذلك خلال (١٧) عاماً خلت . ألا يفترض ان تكون التعددية الحزبية حالة صحية للنظام الديمقراطي ؟ لماذا تحولت الى عبئاً ثقيلاً على النظام السياسي في العراق؟ الم ينتج عن ذلك تداعيات وتبعات أدت الى ازمة ثقة بين الاحزاب والجماهير؟

وهل ان انقطاع العراق مدة نافت على الاربعين عاماً من الحكم العسكري الشمولي سبباً في تلكؤ العودة الى الحياة الديمقراطية الحزبية ؟وهل كان الشعب العراقي مهيأ الى العودة المفاجئة الى مخاض ديمقراطي لم يكونوا على اطلاع عميق به ؟ وهل كانت الولايات المتحدة الراعية لمشروع التعددية السياسية جادة مع الشعب العراقي أو بالأحرى مع قسم من الاحزاب الاسلامية التي تتبنى أيدولوجيات معادية للتوسع الامريكي منذ تأسيس تلك الاحزاب ؟ بالتأكيد لذلك اسباباً عدة، ومع ذلك فالمشكل ليس في الاسباب التي قرأها بسطاء الناس من الواقع المزري لأداء الاحزاب ، انما في كيفية معالجتها وتحويل الوجود الحزبي في الساحة السياسية الى عامل قوة في النظام السياسي العراقي كما هو الحال مع أغلب الديمقراطيات العريقة .

وقبل الخوض في تفاصيل أزمة التعددية الحزبية وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي لابد من الاشارة الى ان بعض الاحزاب كانت قد حظيت بمقبولية واسعة بعد التغيير ولاسيما في السنوات الاولى التي اعقبت عام ٢٠٠٣، اذ مثلت بالنسبة لشرائح عدة من الجماهير الامل المنشود لبناء الدولة وتكريس الحقوق والحريات. وما المشاركة الواسعة في اول عملية اقتراع لاختيار البرلمان المؤقت ومشروع الاستفتاء الدستوري ، وانتخابات البرلمان الدائم لأربع سنوات لعام ٢٠٠٥ ، الا دليل على التأييد الشعبي للتعددية الحزبية في العراق، حيث وصلت نسبة المشاركة على الاستفتاء الدستوري في عام ٢٠١٠ حوالي ( ٧٨%) من المصوتين [١].

**أولاً: التعددية الحزبية في العراق رؤية سياسية عامة .**

مع تشكيل اول حكومة وطنية منتخبة في بداية عام ٢٠٠٦ بدأت تجربة حكم مريرة اقل ما يقال عنها انها تجربة حكم فاشلة تسببت في خذلان الجماهير وتبدد آمالهم في اعادة بناء الدولة المفقودة، وفقدان ثقتهم بالأحزاب السياسية التي تصدت للمشروع الوطني وشاركت في العملية السياسية، وبغض النظر عن توصيف حالة الفشل في الاداء الحكومي والذي بات واضحا ومعروفا للجميع فان الذي يهمنا هنا في هذا الصدد فشل الاداء الحكومي وانعكاسه على العلاقة بين الاحزاب والامة، الذي تحملت عبئه هذه الاحزاب بوصفها جزءا من السلطة.[٢]

تزايد عدد الأحزاب العراقية مع مرور الأيام وتقادم السنين بسرعة مذهلة حتى وصل عدد الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ الى (٢٦٥) حزباً وتجمعاً سياسياً تمت المصادقة عليها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ثم اندمجت فيما بعد في (٣٦ ) كياناً سياسياً كبير، وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ وصل عدد الاحزاب السياسية المسجلة في المفوضية

الي (٣٠٠ ) حزباً وهي أعلى نسبة سجلت في العالم نسبة الى عدد السكان[٣].

وقد يعزى ذلك التزايد المطرد في عدد الاحزاب الى الاجراءات المتبعة في تسجيل واعتماد أي حزب جديد، فقد نصت المادة السادسة الفقرة الثالثة من الجزء الثاني لقانون تأسيس الاحزاب والتنظيمات السياسية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عام ٢٠١٦ على وجوب تقديم قائمة ورقية بأسماء اعضاء الحزب تضم ما لا يقل عن (٢٠٠٠) عضو من مختلف المحافظات على أن لا تقل عن محافظتين مع مراعاة تمثيل النساء وفقا للنموذج المعد من قبل المفوضية مع تقديم جدول الكتروني للأسماء[٤] .ولهذا ليس من الصعب على اية مجموعة درج اسماء (٢٠٠٠) شخص في قائمة لاستحصال الموافقة بتشكيل حزب سياسي جديد، دون ان يكون لهذه الاحزاب ايديولوجيات سياسية وبرامج وطنية واضحة او اية مشاريع سياسية للدولة، او وجود منظرين وقادة معروفين للحزب، ثم ان تشكيل اغلب هذه الاحزاب يتزامن مع قرب موعد الانتخابات وربما تحل معظم هذه الاحزاب تنظيماتها بمجرد الانتهاء من الانتخابات.

كما شجعت التشريعات التي نظمت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ تعزيز ظاهرة تزايد كثرة الاحزاب، ومنها قانون ادارة الدولة، وقانون الاحزاب والكيانات السياسية رقم (٩٧) لعام ٢٠٠٤ ، وقانون الانتخابات رقم (٩٦) لعام ٢٠٠٤ الذي منح الحق لكل فرد ان يكون كياناً سياسياً مؤهلاً للتنافس في العملية الانتخابية، اذا قدم تأييدا وتوقيعا من (٥٠٠) ناخباً مؤهلاً [٥] ، الأمر الذي فسح المجال لكل جهة او فئة او أشخاصا للانضمام– ضمن اي تكتل يحمل عنوانا سياسيا ، وقد بدت هذه الاجراءات سهلة للغاية على كل الجهات السياسية التي ترغب في تشكيل حزب او كيان سياسي بغية الحصول على مكاسب انتخابية.

ومن خلال تجارب الانتخابات النيابية في الأعوام (٢٠١٨،٢٠١٤،٢٠١٠،٢٠٠٦) خرجت بعض الاحزاب دون اية مكاسب انتخابية لهذا حلت بعض هذه الاحزاب تشكيلاتها الانتخابية وغادر بعض قادتها العراق، وبدا واضحا ان السمة البارزة للأحزاب هي حالة التخبط وعدم الاستقرار على البقاء في ممارسة العمل السياسي لان قيامها كان على اساس قانوني ضعيف و اجراءات بسيطة غير معقدة سهلت ظهورها وانتشارها في الساحة السياسية بوصفها احزابا موسمية انتخابية.

ولعل من العوامل الاخرى التي ساعدت على ظهور وانتشار الاحزاب في العراق، الدور الامريكي في ايجاد عناوين سياسية وشخصيات عشائرية وكتل لا خبرة لها في العمل السياسي، فضلا عن الدعم المالي الامريكي لبعض من هذه الاحزاب ، فقد كشفت بعض المصادر عن وجود مؤسستين تابعتين لوزارة الدفاع الامريكية، وهما المعهد الديمقراطي الدولي للشؤون الدولية NDI(National

(International Republican Democratic Institute)(٦)، والمعهد الجمهوري الدولي (IRI Institute) (٧)، حيث فتحت لهما مكاتب خاصة في العراق ساهمت في تمويل بعض الاحزاب [٨]، وقد عزى بعض الباحثين السبب وراء الدعم الامريكي لظاهرة تزايد عدد الاحزاب الى الرغبة الامريكية في تفكيك الجبهة الداخلية للقوى السياسية والحيلولة دون قيام جبهة موحدة تتعامل معهم بشعار واحد من خلال التعددية الحزبية وهي سمة النظام الديمقراطي.

يعد تعدد الاحزاب ظاهرة صحية في المجتمع والدولة أذا كانت هناك ركائز سليمة في بناء العملية السياسية التي من المفترض أن يكون التنافس الديمقراطي فيها قائما على أساس البرامج السياسية ، وليس على أساس التنافس الطائفي والقومي والفئوي والمشاريع غير الوطنية [٩] ، ولكن فشل الأحزاب في اقامة نظام سياسي سليم يمهد لدولة قوية رصينة هو الذي افقد ثقة الجماهير بالسلطة ومن ثم بالأحزاب السياسية التي اشتركت في ادارتها.

ومنذ عام ٢٠٠٣ شهد النظام السياسي العراقي توجهاً واضحاً نحو التعددية الحزبية مهدت له عوامل عدة ، لعل اهمها العمل بالنظام الديمقراطي بوصفه اساس العملية السياسية لبناء النظام السياسي في العراق ،ومما لاشك فيه أن التنافس الحزبي يعد من الخصائص البارزة في النظام الديمقراطي .أذ لا يمكن تجاهل أو انكار العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية كنظام سياسي والتعددية الحزبية ،أذ تعد الاخيرة شرطا لابد منه لأي نظام ديمقراطي، ناهيك عن الشروط الاخرى ،كالانتخابات وحرية التعبير والتجمع والتنقل وحقوق الانسان وغيرها...،[١٠] لذا يشكل الاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح لها ،ونشر ثقافتها ضمانة حقيقية للبناء الديمقراطي لما تلعبه من دور حيوي ومهم في الحياة السياسية . ذلك ان تفاعل الاحزاب فيما بينها والتنافس الايجابي يعد دليلاً قوياً على سلامة النظام السياسي بوصفه نظاماً ديمقراطياً .

كان لفشل النظام الشمولي القائم على الحزب الواحد المحتكر للسلطة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والاوضاع العامة المتردية التي عانى منها العراق السبب الرئيس وراء سقوط الحزب وفسح المجال واسعاً امام أحزاب عدة للظهور بقوة في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،كما سارعت شخصيات من الداخل الى الاعلان عن تأسيس العديد من الاحزاب السياسية ذات توجهات مختلفة ، وقد عدت هذه الطفرة نتاج طبيعي لرغبة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في ممارسة حقها الديمقراطي في العلن بعد حرمانها من ذلك لسنوات طويلة[١١].

إن التنوع في تركيبة المجتمع العراقي المكون من العرب الشيعة والعرب السنة والكرد واقليات اخرى يفرض واقع تعددية الحياة السياسية التي تشكل الإطار العام الذي تتحرك في داخله المكونات

المختلفة للمجتمع وما يجمع بينها هو عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وارادته ووجوده ودوره في اطار وطن واحد ، تدار شؤونه على أساس ألآليات الديمقراطية [١٢].

أن شكل النظام الانتخابي الذي أعتمد نظام التمثيل النسبي كان سبباً آخراً ساهم في تبني النظام الحزبي القائم على التعددية الحزبية، وبموجب التمثيل النسبي هذا تتاح لكل حزب فرصة التمثيل في البرلمان ، حيث يخصص لكل حزب عدد من المقاعد يتناسب وعدد الاصوات التي حصل عليها [١٣].

هناك ثمة مؤشرات عدة سُجلت على الاحزاب السياسية العراقية كثيرة العدد وهي تخوض غمار العمل السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ،فقد وصفت كثرة أعدادها بـ" الحالة الانفجارية" فمن نظام الحزب الواحد المهيمن الى مجموعة صغيرة من الاحزاب السرية الى تعددية حزبية تصل الى مئات الاحزاب والتجمعات ومنظمات المجتمع المدني ، حيث قدر عدد الكيانات والاحزاب السياسية في انتخابات كانون الثاني لعام ٢٠٠٥ الى أكثر من (٢٠٠) كيان حزبي ثم أزداد هذا العدد الى أكثر من (٣٠٠) كيان في انتخابات آذار عام ٢٠١٠. [١٤]، لقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الاحزاب والقوى السياسية الموجودة من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الإلمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال اقرب الى الفوضى منه الى حال النظام باستثناء عدد محدود من الاحزاب ذات التأثير والفاعلية ، والتي حظيت بتمثيل مقبول في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية ، ذلك ان معظم الاحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية بدت وكأنها أحزاب " ورقية" تتسم بالضعف والهشاشة لضعف قواعدها الشعبية بحكم حداثتها وفقدانها للأيديولوجيا الحزبية كما ان قياداتها غير معروفة لغالبية العراقيين ، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية ، وبالتالي هي اقرب الى الفئوية السياسية منها الى القوى الحزبية القادرة على ان يكون لها دور وتأثير. كما أن بعضها مجرد امتدادات لتكوينات اولية وعشائرية وطائفية.

لاشك في أن أطلاق حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية يعد من المرتكزات الاساسية للديمقراطية ،الا ان ظهور احزاب كثيرة دون ان تستند الى قواعد شعبية يسهم في تشرذم الحياة السياسية ويؤثر سلباً في اختيارات المواطنين العراقيين .وأن وجود هذا الكم الهائل من الاحزاب والحركات السياسية في اطار الدولة ونظامها السياسي لا يمثل حالة صحية ،لأن فسح المجال أمام ظهور احزاب كثيرة سيمكنها من ممارسة نظامها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع مقومات المجتمع العراقي[١٥] .

ان ما يؤخذ على الاحزاب العراقية افتقارها برنامجاً وطنياً واضحاً ، وربما يعود ذلك الى أن أغلبها كانت تركز اهدافها باتجاه اسقاط النظام الديكتاتوري، وهو الهدف الذي تم تحديده في اجتماع المعارضة الاول الذي عقد في بيروت – آذار– عام ١٩٩١ ،حيث خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات تدعوا الى ضرورة أسقاط النظام القائم في العراق حينذاك، واعتماد الاسلوب الديمقراطي في الحكم ضمن اطار الحريات الاساسية والتعددية الحزبية [١٦]. لهذا تباينت وجهات نظرها بعد دخولها المعترك السياسي حول شكل وطبيعة النظام السياسي ، وانعكست هذه التباينات على حالة الاستقرار السياسي في العراق ، وأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات السياسية ليس بناء النظام السياسي للدولة ، أنما الحصول على المزيد من المكاسب السياسية .

افتقرت معظم الاحزاب الى المعرفة الكافية بالممارسة السياسية تحت مظلة البرلمان ، وذلك لان القاعدة التي نشأت عليها هذه الاحزاب هي العمل في الظروف السرية التامة القاسية [١٧]، كما أن بنيتها التنظيمية قامت على أساس الانتماءات الثانوية الاثنية والمذهبية لا على اساس الهوية العراقية ، مما كان سبباً في ظهور التعددية " التنابذية" وغياب التعددية " المنسجمة " الامر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات ، مجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع اختلاف سلمي[١٨].

أن ظهور مثل هذه الاحزاب يقود بصورة ذاتية الى أضعاف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة .ولعل الاستبداد الذي مارسه النظام السابق ربما كان العامل المؤثر في ظهور مثل هذه الاحزاب ، وذلك لأن الاستبداد يوفر ارضية خصبة لنمو ظاهرة مقاومة الاقليات الاثنية والطائفية بوصفها فئات معارضة سياسية سرية وحتى القبلية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تجدد نفسها في ظروف انحسار الديمقراطية واتساع مظلة الرعب حيث يشعر أفراد كل من هذه الاقليات بالحاجة الى التراص والدفاع عن وجودها امام العنف وفي مواجهة ظاهرة عدم التأكد من المستقبل وهذا يقود الى ضمور مفهوم المواطنة لدى هذه الجماعات لتتحول أولوية الولاء للوطن الى اولوية الولاء للجماعة [١٩]. وفقاً لما سبق فقد أنقسم المجتمع العراقي بصورة كبيرة عبر عقود من القمع حيث كان النمط الوحيد للتنظيم المستقل أما دينياً أو عشائرياً . ونتيجة لذلك فقد تأسست معظم الاحزاب بعد سقوط النظام بزعامة القادة الذين عادوا من الخارج وعانوا من ضعف صلتهم بالجماهير الى حد ما، وكانت القوائم المتنافسة في الانتخابات الوطنية غير متجانسة بوجه عام ، فقد كانت عبارة عن ائتلافات لمجموعات صغيرة او عدد من الوجوه المحلية البارزة يجمعهم الانتماء الطائفي والرغبة في السلطة ،

وأزداد اعتماد قادة الاحزاب على الولاء العرقي – العقائدي كقوة محركة لاستقطاب انصارهم عبر الرموز والحوارات الطائفية [٢٠].

ومما يشكل عقبة امام قيام النظام الديمقراطي السليم غياب او ضعف الممارسات الديمقراطية سواء في اطار مؤسساتها وتنظيماتها وبرامجها ام بالعلاقة مع بعضها ، أم في علاقاتها مع الناس التي تعلن التزاماتها بمصالحهم، إذ لا يمكن بناء الديمقراطية بتيارات وحركات وتنظيمات غير ديمقراطية ، الامر الذي يجعل من الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية ضرورة لاستكمال التطور الديمقراطي . أن عدم ممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب ربما يرجع الى القصور الفكري ، وعدم الادراك لأهمية الديمقراطية[٢١] . و ديمقراطية الاحزاب لا تعني مجرد تنظيم عقد الاجتماعات الحزبية ، أنما القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل المنظومة الحزبية للدولة ،وعلى أساس تسوية النزاعات بطريقة سليمة ،وعلى بحث ومناقشة موضوعاً ما ، واثارة الآراء المختلفة حوله وطرح البدائل المتنوعة بخصوصه [٢٢] فمن غير المعقول ان يكون حزب ما قادر على بناء نظام ديمقراطي ،وان يتفاعل مع التنظيمات الحزبية والمجتمعية الاخرى مالم يمارس الديمقراطية من داخل حزبه .

تعيش الاحزاب السياسية العراقية أزمة ثقة شديدة التعقيد حتى بالنسبة للأحزاب التي كانت موجودة قبل عام ٢٠٠٣ ، فقد اتخذت هذه الاحزاب موقفاً سلبياً تجاه الرأي الآخر فهي لا تقيم وزنا كبيراً لإمكانات تعارض الآراء وتباينها ، ولا تستوعب منطق الاختلاف مقدمة عليه منطق الخلاف فكل حزب يشعر أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها ،أنها في واقعها تقوم على الايمان العقائدي وعلى المطلقات في عالم متغير يقوم على النسبية [٢٣] أن هذا الامر يناقض بالتأكيد الديمقراطية التي اساسها القبول بالرأي الآخر، وربما يعود سبب ذلك في جانب منه الى الحقبة الطويلة(١٩٦٣-٢٠٠٣) التي ظل فيها العراق تحت نظام الحزب الواحد وعليه غابت عن الساحة السياسية العراقية قدرات التفاعل السياسي [٢٤].

يبدو في ظل هذه المؤشرات المذكورة ، ان ما يوجد في العراق هو تعددية قيادات سياسية وليس تعددية حزبية ، وأن الصراع بين هذه القيادات أباح استخدام كل الوسائل وفي خضم هذا الصراع كان الضحية هو المواطن العراقي ،كما كانت الضحية العملية السياسية التي أضحت مشلولة الخطى مع انعدام البرامج السياسية والاقتصادية والادارية والثقافية الواضحة الكفيلة بخلق نهضة حقيقية في العراق .

أن ما يؤخذ على التعددية الحزبية في العراق انها لازالت تعمل وفق قانون الاحزاب والهيئات السياسية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولى ادارتها بول

بريمر[٢٥]، وقد أثار بعض الاشكاليات منها مثلاً ، ان السلطة التي أصدرت هذا القانون هي سلطة غير منتخبة ، لاسيما أذا ما علمنا أن القانون صدر من بريمر نفسه باعتباره المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقت .وكذلك اعطى القانون الحق للأشخاص بشكل منفرد أن يسجلوا بوصفهم كياناً سياسياً للمشاركة في الانتخابات كمرشحين، وهو مبدأ غريب أنفرد فيه هذا القانون عن باقي التشريعات الانتخابية الموجودة في الدول الاخرى ، والذي أكد هذه الحقيقة المادة (٣) لسنة ٢٠٠٤ من قانون تصديق الكيانات السياسية [٢٦] .كما أستوجب على أي كيان يروم خوض الانتخابات أن يحصل على توقيع (٥٠٠) ناخب مؤهل للانتخاب كشرط للموافقة عليه بوصفه كياناً سياسياً [٢٧]. أن أهمية إقرار قانون الاحزاب تنبع من كونه سيضع حد للكثير من الاشكاليات منها ،ان أغلب الاحزاب العراقية تندرج ضمن صنف " الاحزاب الهيكلية" بمعنى أنها تتشكل من كادر محدود العدد، وتفتقر الى قاعدة شعبية مؤيدة لها ،بدليل خروج عدد كبير من هذه الاحزاب دون نتائج في الانتخابات [٢٨].الامر الذي يؤكد ضعف تأثيرها على الناخبين .وهوما يستوجب اعادة تقييم دورها في الحياة السياسية .فضلاً عن أن قانون الاحزاب سيحدد بالتأكيد عددها ويضع حداً لكثرتها .لأن وجود هذا الكم الهائل من الاحزاب والحركات السياسية لا يمثل حالة صحية ولأن فسح المجال أمام هذا العدد الكبير من الاحزاب سيمكنها من ممارسة نشاطها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع المطلب الاساسي للتعددية ، وربما تساهم في تشتيت الاصوات وبالتالي تمنع حصول الكتل الكبيرة على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وهذا يعني ان تشكيل الحكومات في المستقبل سيعتمد على الائتلافات [٢٩].

من المعروف ان أغلب الدول الديمقراطية لا تمنح احزابها حق التأسيس مالم تعلن عن انعقاد مؤتمرها التأسيسي الذي تناقش فيه اسس نظامها الداخلي ومبادئها وبعكسه لا يمكن لها اكتساب الشرعية ،وأن لا يعد المؤتمر التأسيسي شرعياً الا أذا حضره عدد معين قد يصل في بعض القوانين الى (٥٠٠) عضو من بينهم الاعضاء المؤسسين كما تقره أغلب قوانين الاحزاب ، وهذا مالم نجده في الكثير من الاحزاب العراقية التي اشتركت في الانتخابات النيابية [٣٠].

يستوجب قانون الاحزاب وجود أحزاب سياسية تمتلك نظام داخلي وفق معايير واهداف دولية معينة يستمد قواه من الدستور الوطني، في حين ان أغلب الاحزاب السياسية الموجودة تفتقر الى التنظيم ،فهي لا تعدو أن تكون أكثر من مجموعات من الموالين تتحلق حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي لها[٣١].والذي يؤكد ذلك ان الكثير من الاحزاب التي سجلت في المفوضية لم تقدم نظامها الداخلي مع طلب التسجيل ، وهذا ما يتناقض مع شروط تقديم الطلب والذي يستوجب أن

تقدم مع طلب الحصول على الترخيص للنظام الداخلي الذي يحكم تنظيم الكيان السياسي بما في ذلك طريقة اختيار الرؤساء والمرشحين(٣٢).

يساعد القانون في وضع حد للأحزاب التي بنى تنظيمها على أساس الانتماءات الثانوية لا على أساس الهوية العراقية ، كما سيحدد مصادر تمويل الاحزاب ، واللافت للنظر أن حجم تمويل بعض الاحزاب يفوق الحد المعقول ، اذ بالغت هذه الاحزاب كثيراً في طرق الانفاق في مجال الاعلام والدعاية الانتخابية وخروقات شراء الاصوات الانتخابية ...وما الى ذلك ، كما سيحدد القانون الشروط الواجب توفرها في برامج الاحزاب انطلاقا من مبدأ مفهوم التعددية الحزبية التي تعني وجود احزاب متعددة لها برامج سياسية محددة .وجماعات تؤمن بهذه البرامج وبتطبيقها حال الوصول الى السلطة (٣٣).

**ثانياً : تحديات التعددية الحزبية .**

يعد التدخل الأمريكي في العراق الفاعل الأكبر في صناعة الازمات السياسية العراقية ، من خلال تحريك الارادات السياسية لصالح أجندتها وتمرير مشاريعها الاستراتيجية وفق الرؤية الامريكية المدروسة .ولعل سياسة خلط الاوراق ، واثارة الفتن الطائفية واعمال العنف والقتل والارهاب حقائق مرتبطة بجذور قوانين الاحتلال ، وقائمة على اساس تهميش الثوابت الوطنية ، ومصادرة الانتماء الوطني ،حيث شجعت هذه السياسية بطريقة او بأخرى وبعناوين شكلية مزيفة مسألة المحاصصة المقيتة ، واثارة الصراع بين الأديان والمذاهب والطوائف والقوميات ، من خلال بعض المشاريع التي طرحتها الاحزاب التي اعتلت السلطة والنفوذ في البلاد ، والواقع ان معظم هذه المشاريع لا تتوافق والمصلحة الوطنية العليا .كأزمة تطبيق الفيدرالية ، وقانون النفط والغاز ، ومشكلة كركوك ،فضلاً عن مشكلة تفاقم الوضع الامني التي كانت مشكلة مزمنة عانى منها العراقيون كثيراً حيث شاعت روح اليأس داخل نفوسهم الى جانب تردي الخدمات وانتشار الفقر والبطالة وتزايد ظاهرة الفساد الإداري (٣٤) .

لابد من الإقرار بأن الأحزاب او القوى السياسية كان لها الدور الكبير في تنفيذ المخططات الامريكية بقصد او بغير قصد دون الاكتراث بأوضاع البلاد في الظروف الحالية وانعكاسات ذلك في المستقبل ،لذلك تم استثمار التمايزات القومية والدينية والطائفية داخل الشارع العراقي ،لتؤسس ثقافة جديدة هي ثقافة الولاء الطائفي والعرقي والقومي، وقد تجسد ذلك في مسار تطورات الاحداث السياسية ولاسيما الانتخابات البرلمانية التي أفرزت أحزاباً شيعية وسنية وكردية وتركمانية ، لذلك اتجه المواطن العراقي الى الانطواء او الانضمام الى طائفته او قوميته ناتجاً عنها التعصب واشعال فكرة الحرب

السياسية الطائفية [٣٥] ،وهذا يعني ان هذه الاحزاب تجهل أهداف ومخططات السياسة الامريكية في العراق ، وفي الوقت ذاته تفتقر الى النظرة المستقبلية للعراق ووحدته ،وسخرت جل عملها باتجاه مصالحها الحزبية وكان ذلك على حساب المصلحة الوطنية العليا ،حتى ان ذلك تجلى في برامجها السياسية التي اتجهت صوب العموميات بدون معالجة المشكلات العراقية بواقعية وموضوعية وطنية ،أذ ساد النمط التقليدي برامجها السياسية والدينية وروجت لتنمية روح الخلاف والتعصب وتعميق الهوة الطائفية والقومية ، بحيث احدث شرخاً في النسيج الاجتماعي والسياسي لتحقيق مصالحها الشخصية والفئوية [٣٦]. لقد ساهمت هذه العوامل جميعها في أثارة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، ومن هنا يمكن القول بأن الارادة الامريكية كانت مسؤولة عن خلق وتفعيل الحالة الفوضوية في العراق وأن كانت القوى السياسية تتحمل جزءاً كبيراً منها .

اندفعت الحساسية المذهبية والطائفية في العراق الى مجالات اوسع ، واتخذت صوراً واشكالاً عدة ، اعلامية وعلى أرض الواقع ، اذ ظهرت على ارض الواقع تشكيلات عسكرية لجهات سياسية عدة ،ودخول عناصر اسلامية متطرفة من خارج الحدود الى العراق لزعزعة الوضع واثارة الفوضى ، واحلال حالة عدم الاستقرار، كما تدخلت الاجندات الخارجية بدفع العديد من الاطراف الى ساحة الصراع الداخلية تسببت في حدوث صدامات مسلحة وتصفيات جسدية للمدنيين من مختلف الطوائف بمبررات مذهبية وطائفية [٣٧] .

مرت أعادة بناء الدولة العراقية بمخاضات وتداعيات عدة تقف في مقدمتها المحاصصة الطائفية ذلك النموذج الذي شوه صورة العملية السياسية ،في الوقت الذي يفترض أن تقوم فيه على أسس الديمقراطية السليمة وتعزيز حالة الثقة بين المواطن والسلطة ،ألا ان ذلك أصطدم بوصفة المحاصصة المقيتة التي وجد فيها الفرقاء السياسيين العلاج اللازم لإرضاء الجميع من خلال أشراكهم في السلطة بقطع النظر عن تداعيات ذلك على البنية الاجتماعية العراقية والتحديات الناجمة عنها على الواقع السياسي في العراق [٣٨].

أن كلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات لا تتعدى كونها عملية تقسيم الكل الى مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه ، وفي العملية السياسية فأن كلمة " محاصصة" لاتقف عند حدود العمليات الحسابية أنما هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة تنبثق جميعا من نقطة مركزية وتلتقي عندها ،وتسمى هذه النقطة المحورية الوطن [٣٩]. ولهذا فهي منهج سياسي يسمح لجميع المكونات الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة المشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية في قيادة دفة البلاد وادارة شؤون الدولة .

لم تكن فكرة المحاصصة مقترح لمفكر سياسي ، ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة ،أنما هي سياسة توافقية عادة ما تفرزها أنظمة التمثيل النسبي الانتخابية ، وضرورة موضوعية ناجمة عن التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارستها للديمقراطية منذ عقود من الزمن ، وربما ساهم هذا النموذج الى حد ما في تحقيق العدالة النسبية للمجتمعات الديمقراطية ،وفي بناء المجتمعات الحضارية العصرية المتمدنة من خلال القضاء على النزاعات المجتمعية حول السلطة ،ومنها المجتمعات الاوربية التي رسخت مبدأ المحاصصة ( التوافقية) بقوانين واحكام في دستور كل بلد من بلدانها ، والادهى من ذلك هو ارتقاء منصة مبدأ المحاصصة عندهم الى عتبة دستور الاتحاد الاوربي الذي حدد آلية التوافقية بين ٣٩ دولة من دول الاتحاد الاوربي يجمعهم الهدف السامي الذي وضعوه لأنفسهم وهو توفير الحياة الافضل وضمان المستقبل الزاهر للأجيال القادمة في عموم القارة (٤٠).

انتهجت بعض الدول في أنظمتها السياسية الديمقراطية منهجاً لإدارة وانتقال السلطة وتشكيل الحكومات ، حيث يقوم الحزب او التكتل السياسي الفائز بالأغلبية النيابية بتشكيل الحكومة أو بائتلاف مع أحزاباً أخرى وفق منهج سياسي ورؤية واضحة ، بينما تأخذ بقية الاحزاب دورها النيابي بوصفها أحزاباً معارضة لتقييم الأداء الحكومي (٤١)، وفي العراق أقر الدستور في المادة (٧٦- أولاً) منه تكليف رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة الاكبر عدداً لتشكيل مجلس الوزراء(٤٢) . ومن المعلوم ان أنظمة التمثيل النسبي الانتخابية عادة ما ينتج عنها أنظمة حكومية ائتلافية بالإمكان ان تكون حكومات قوية ،أو ربما حكومات ضعيفة بحسب استثمار طبيعة التمثيل البرلماني للمكونات المجتمعية (٤٣)، وفي العراق لم يتم الاستفادة من هذا النظام وتم تحويل " التوافقية السياسية" الذي يفترض العمل بها الى " محاصصة حزبية" قسمت السلطة بين مكونات ثلاث شيعية وسطية جنوبية، وسنية غربية ، وكردية شمالية، كما قسمت القيادات الرئاسية الثلاث العليا للدولة بين هذه المكونات، وأصبحت عرفاً ساري المفعول وليس قانوناً مدوناً(٤٤). وأعتمد هذا الاسلوب مع باقي المسؤوليات الحكومية بحسب الاستحقاقات الانتخابية لكل حزب، الأمر الذي أدى الى تشتيت السلطات وعدم تركيزها، وفقد النظام السياسي مركزتيه، وانعكس حتى على أداء رئاسة الوزراء ،وتم تقييد رئيس الوزراء بحيث اصبح ملزماً في اختيار مرشحي الكابينة الوزارية وبعض المناصب الحكومية من الكتل الكبيرة المتنفذة داخل البرلمان، ما تسبب في أضعاف أداء الوزارة، وأصبحت الوزارات تدار تقريبا بإرادة قادة الكتل السياسية .وربما كان ذلك من الاسباب المهمة في تفشي وانتشار ظاهرة الفساد الاداري التي أصبحت السمة البارزة في النظام السياسي العراقي ، وأصبح العراق في مقدمة الدول التي تعاني

من تفشي هذه الظاهرة المقيتة ، وتحولت المحاصصة الحزبية الى تراشقات سياسية ، وغلبت الهويات الفرعية ، وتراجعت المفاهيم الديمقراطية ، وسلبت حقوق وحريات المواطن الاساسية ، وتصاعدت أعمال الخطف والاغتيال ،ناهيك عن التفجيرات الارهابية التي طالت معظم مناطق المدن الآمنة ، ولعل تفشي ظاهرة الفساد الاداري في المؤسسات الامنية من الاسباب المهمة في انفلات الوضع الامني [٤٥].

لم تحاول قيادات غالبية الاحزاب الحاكمة تصحيح أخطاء أجندتها وتقويم مسيرتها والارتقاء الى مستوى المهام الوطنية ، وإنما عجزت عن تحقيق شعارات ووعود الحملات الانتخابية لجماهيرها ، بل وتنصلت عنها تدريجياً ،وبالتالي فقدت ثقة الناخبين بها [٤٦] .بينما كان من المفترض أن يتم التعامل مع المحاصصة بوصفها سياسة توافقية على برنامج وطني واضح ومحدد ، وسياسة وطنية لصالح بناء الدولة القوية وفق منظومة الشرعية الوطنية التي يقرها الدستور والقانون .لأن الديمقراطية في أحدى تعريفاتها المهمة تعني ببساطة تطبيق قوة القانون .

أن غياب أو عدم وجود تراث ديمقراطي مؤسسي ، وطبيعة تركيز السلطة السياسية في النظام السابق ، قبل عام ٢٠٠٣ ، الذي يحظر مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الاختيارات السياسية الوطنية ،من خلال مؤسسات فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية . نجم عنه وضعاً غير ملائم في العراق وظهور أحزاب وكتل عدة وصلت الى السلطة والحكم ، فإنها لم تستفد كثيراً من أخطاء التجربة السابقة ، ولم تدخل تغيرات ديمقراطية ومؤسسية فاعلة وراسخة ، سوى تغيرات شكلية في بنية السلطة وممارستها[٤٧].

أنعكس توظيف المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية للنظام السياسي ، لصالح قوى وأحزاب وكتل سياسية على أسس غير وطنية وخلق حالة عدم توازن سياسي واجتماعي بين الكتل والاحزاب ، على السلطة السياسية نفسها ، عندما اعتمدت المحاصصة الطائفية والعرقية ،وقاد هذا الى الابتعاد عن نظام المؤسسة ،وظهور قيادات كتلية وحزبية استندت الى القيم التقليدية غير الديمقراطية في تداول السلطة وممارستها[٤٨]. وليس مؤسسات الدولة الوطنية وشرعت تكشف عن ميولها الطائفية والتفردية في الحكم ، لذلك لم تتقيد قيادات الكتل والاحزاب بالقواعد الدستورية التي وضعتها في أحيان كثيرة، وفي الوقت نفسه ،وبقدر ابتعادها عن العمل المؤسسي فرضت أسبقيتها وتوجهاتها التوافقية في العمل السياسي وسخرت مؤسسات الدولة والنظام في خدمة ذلك ،أن هذه المؤسسات عانت الضعف والفساد وعدم الفاعلية بفعل الاستئثار بها وتسخيرها لما تجلبه من منافع

ومكاسب مادية ، وأصبحت مصلحة الدولة تتمثل في مصلحة قيادات الكتل والاحزاب بعدما تحولت هذه الى قوى سياسية سلطوية ،وليس قوى سياسية للدولة[٤٩].

لم يتمخض نظام التعددية الحزبية عن مباراة سياسية حقيقية لغرض تداول السلطة وتبادلها ، أذ ظل انفتاح النظام السياسي بعد التغيير خاضعاً للسيطرة الاقليمية والدولية ، ولذلك لم يسمح بعمل عناصر التعددية في العملية السياسية الجديدة بصورة حرة وديمقراطية فعلية ، بسبب الآليات الإجرائية التي اعتمدت في العمل السياسي ، وعليه لا يمكن عد الانتخابات التي جرت في الدورات المتعاقبة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٤ مساوية او مطابقة للديمقراطية كنظام حكم او ممارسة لعملية التداول السلمي للسلطة، حيث حصل ما يشبه احتكار للسلطة ، إن لم يكن كذلك ، من قبل حزب او كتلة اجتماعية كبيرة [٥٠]، وهذا أدى الى أضعاف أو عدم اعتراف بوجود تنافس ديمقراطي متكامل نحو الحكم والسلطة ، بسبب التوافق بين السلطة والحزب والكتلة ، ودعم ذلك انتقال عملية التداول والتبادل من اطارها السياسي الى اطارها الكتلي الاجتماعي ، من خلال حصرها في قياداته لعدم وجود معارضة برلمانية منظمة ، لها الحق من وجهة نظر السلطة في أتخاذ القرار السياسي أو المشاركة فيه فعلياً(٥١). وبذلك أسقط مسوغ التنافس الانتخابي الشرعي غير الطائفي والعرقي ، من أجل أحداث التغيير في النظام السياسي او في تركيبة السلطة السياسية . سيما وأن الاغلبية السياسية البرلمانية ، نوع من النظام البرلماني تضمن فيه الحكومة اغلبية مطلقة في البرلمان ، بحيث تدوم طيلة الدورة التشريعية .

إن تعزيز وبناء الثقافة بين الكتل والاحزاب السياسية هو الذي يرسم المسار السياسي للديمقراطية، ويؤمن الرؤية الواضحة التي يتفق عليها الجميع لإدارة الحكم وممارسة السلطات وتداولها ، لأن من شأن ذلك أن يقلل من الخلافات التي طالما تسنح الفرصة لمن هم خارج السلطة المشاركة فيها، وفي الوقت ذاته تتحول السلطة الى سلطة دستورية قانونية ، مالكها الدولة ،يتم التناوب عليها على أسس قانونية واضحة وصريحة ، لا يكون فيها مجالاً للاستئثار أو التعنت في مسكها ، ونعتقد أن في ذلك حاجة عراقية ومصلحة وطنية ،شريطة أن لا يكون ذلك على حساب المصلحة الوطنية العليا[٥٢]. بل ينبغي معالجة كل المشكلات الناجمة عن الاستحواذ الطائفي والعرقي ،وهيمنة قيادات حزبية وكتلية تعمل لصالح أحزابها وكتلها دون الاكتراث للمصلحة العليا ، وقد أثبتت تجارب الحكم في دول عدة أن التمسك بالسلطة وإدارة الحكم يقود الى حالة عدم الاستقرار وتعطيل أهم مظاهر الديمقراطية المتمثلة بالتداول والتبادل والمعارضة البرلمانية .

يبدو أن بداية الشروع بترسيخ الديمقراطية ، وبناء ثقافة الايمان بالتداول السلمي للسلطة ، وبناء الدولة المؤسساتية ، سيفضي بالضرورة الى الاستقرار السياسي الذي يحتاجه العراق أكثر من أي وقت مضى، ولذا لابأس من الحديث عن حكم وعملية سياسية تتسم بالنضج والوعي السياسي على مستوى الكتل والاحزاب وعلى مستوى المجتمع ويشكلان في الوقت ذاته مدخلاً مهماً من مداخل التحول الديمقراطي(٥٣) . فالمجتمع العراقي ، مجتمعاً متنوعاً لا يمكن تطويره والتقدم به قسرياً او برؤية واحدة وفق أرادة ذاتية ، او أرادة كتلة أو حزب واحد أو حصر تمثيل مصالح طوائفه وقومياته وأقلياتها المتباينة في تنظيم سياسي واحد ، فالتعددية وتداول السلطة وتبادلها كنهج هما من يتيح المنافسة السليمة والبناءة بين القوى السياسية والدينية المختلفة ، وتوفر ضمانات دستورية حقيقية لإمكانية تداول السلطة وتبادلها بأساليب شرعية ومشروعة [٥٤] .

**الخاتمة**

يمكن القول ومن خلال رؤيتنا لواقع الاحزاب العراقية، أن سوء استخدام السلطة يعد في مقدمة الاخطاء التي ارتكبتها الاحزاب السياسية العراقية خلال مخاض العمل السياسي بعد التغيير عام(٢٠٠٣) ، أذ وظفت وجودها على رأس هرم السلطة لتحقيق غايات خاصة حولت مؤسسات الدولة الى مؤسسات تابعة لهذا الحزب او ذاك وفقاً لنفوذ كل حزب في المؤسسة التي يسيطر عليها ،ولهذا تشتت مركزية الدولة بين نفوذ وتدخلات الاحزاب من جهة ، والحكومة من جهة ثانية . وتصاعدت حدة الصراع السياسي على السلطة ، وتقاسم النفوذ ، وبروز نفعية وانتهازية ونرجسية قادة بعض هذه الاحزاب ، وطموحها المفرط في الاستحواذ على المزيد من المناصب الحكومية دون وضع أي اعتبار للمصلحة الوطنية العليا، وألا بماذا يمكن تفسير الانشقاقات الحزبية الناجمة عن اختلافات الرأي والصراع على النفوذ داخل المنظومة الحزبية ، وغياب مبدأ نكران الذات الذي ينبغي أن يتحلى به المتحزبون الذين يتحملون مسؤولية بناء المشروع الوطني لبناء الدولة .

تميزت الاحزاب السياسية العراقية بالكثرة العددية لا النوعية ، وبكثرة كوادرها غير المؤهلين للعمل السياسي ، وعدم استيعابهم لأبسط أبجديات العمل السياسي ، فكانت كثيرة العدد ضعيفة الأداء ، ناهيك عن عزوف الكثير من المثقفين والاكاديميين من الانتماء اليها وممارسة العمل الحزبي . كما ساعدت غياب الايدلوجيا الحزبية والبرامج الوطنية على غياب الرؤيا الواضحة والفهم الصحيح لدى بعض الاحزاب في فهم طبيعة النظام السياسي للبلاد، وثقافة الديمقراطية ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، وعدم تقبل ثقافة المعارضة البرلمانية ، وعدم ادراك الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان ،كما

افتقرت معظمها الى وجود قادة منظرين وطنيين يتحلون بالحكمة والحنكة والدراية بشؤون السياسة والحكم، وعلى الرغم من وصول بعض الاحزاب الى قمة السلطة الا انها لازالت تفكر بعقلية معارضة المنفى، وافتقرت الى ثقافة الدبلوماسية في تسويق أيدولوجياتها الحزبية للجماهير، وضعف التنظيم الاعلامي لبرامجها الدعائية .

ساهمت الأخطاء الحزبية في إقحام العشائر في العمل الحزبي لأغراض انتخابية ، واغداق الأموال بشكل مفرط على الشيوخ والوجهاء بغية ضمان الحصول على أكثر عدد ممكن من الاصوات ، ولما كانت هذه الاحزاب جزءاً من السلطة فقد عززت نفوذ شيوخ ووجهاء العشائر في الدولة على حساب تقوية مؤسساتها التي يفترض أن تؤدي دورها وفق الاصول والقوانين المتعارف عليها في أي بلد ، وساهمت هذه الاخطاء في إقحام المؤسسات العسكرية وتوظيفها لمصلحة العمل الحزبي وتسيس المؤسسة الأمنية وجعلها مؤسسات حزبية تابعة لجهات سياسية عدة ، ما أنعكس سلباً على أدائها وفقدانها لمركزتيها في العمل الامني وتشتيت مراكز قرارها وتنفيذها للقوانين بين جهات عدة .وساعد التخبط في العمل الحزبي الى أنتشار ظاهرة الفساد الاداري في ظل غياب إجراءات الردع القانونية ، بل استغلت بعض الاحزاب نفوذها وسلطتها في الدولة وقيامها بنشاطات غير قانونية ، أو غض النظر عنها مثل عمليات تهريب النفط الى الخارج والتحويل الخارجي وغسيل الاموال .... كما خضعت البعض من مؤسسات المجتمع المدني لنفوذ الاحزاب وابعادها من مهامها وحصر مهمتها في الدوران حول سلطة الاحزاب ،الأمر الذي أضعف عملها الذي يعد من العوامل الاساسية لنهوض وبناء الديمقراطية في العراق ، وأن كانت بعض هذه المنظمات خاضعة لتدخلات خارجية وتحمل اجندتها .

يبدو أن تعدد الارادات السياسية، مع عدم وجود التوازن بين مصالح القوى السياسية والاجتماعية ، واحتكار السلطة من قبل كتلة او حزب محدد ، يعني انعدام وجود سبل التداول السلمي للسلطة بين جميع القوى السياسية والاجتماعية داخل الدولة ، فعملية تداول السلطة والتبادلية بين الاغلبية السياسية والأقلية ،تعني عدم حجب حقوق القوى السياسية الاخرى عن المشاركة او استلام السلطة ، اذا ما جاءت الفرصة لهم في دورات انتخابية لاحقة . اذ لا حل لهذه المعضلة؟

ان الاتفاق و بناء الثقة على قواعد مشتركة لأطراف العملية السياسية سواء من هم في السلطة أو خارجها، و التزام الاطراف كافة بها ، يؤدي الى ان تصبح السلطة سلطة مؤسسة تمارس وفقا للدستور والقانون وليست سلطة فعلية . فالإقرار بوجود معارضة برلمانية رسمية و حقها في تولي السلطة السياسية في وقت لاحق و من خلال صناديق الاقتراع يجعل من عملية تداول السلطة ، عملية سلمية

و ديمقراطية لا تقترن بالتهميش و العنف ، أو بوسائل غير قانونية ، ولا تسمح للاستئثار بالسلطة لأي كتلة او حزب او طائفة مهما كانت الحجة ، سياسية ام اجتماعية.

**الهوامش**

(١) فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة الممكنة (نموذج العراق)، دار مدى للثقافة ، دمشق ،١٩٩٨،ص ٢٣-٢٥

(٢) المصدر نفسه ، ٢٥ .

(٣) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – دائرة الاحزاب السياسية ، احصائية الاحزاب السياسية لانتخابات ٢٠١٨ ، بغداد ، ٢٠١٨ .

(٤) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – دائرة الاحزاب السياسية ، إجراءات تأسيس الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٦ ، الجزء (٢) ، المادة (٦) ، الفقرة (٣) .www.Ihec.Iq . ولمزيد من التفاصيل ينظر : وليد كاصد الزيدي ، اثر الإطار المؤسساتي والتشريعي على مستقبل الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨ في : التقرير الاستراتيجي العراقي ، الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات (٢٠١٧-٢٠١٨)، المركز العربي الديمقراطي ،برلين ، ٢٠١٧ ، ص٦٦-٧٠ .

(٥) قاسم حسن العبودي ، قراءة في قانون الانتخابات رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ ،مركز النور للدراسات ،www.alnoor.Se ، ينظر أيضاً : عبد الله فاضل حسين ، الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق- الجامعة الاسلامية ، بيروت ،٢٠١١ ،ص١٣- ٢٠ .

(٦) المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية : منظمة دولية غير ربحية تتركز مهامها في دعم برامج الديمقراطية على مستوى دولي واسع النطاق من خلال تقديم المساعدة العملية للقادة المدنيين والسياسيين وتنمية قدراتهم القيادية في مجال ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية. ينظر :www.ar.Wikipeadia.or

(٧) المعهد الجمهوري الدولي تأسس عام ١٩٨٣ تحت أشراف الادارة الامريكية ،وتتركز مهامه في تنمية برامج الديمقراطية في دول العالم من خلال دعم نشاطات الاحزاب السياسية ، والتجارب الحكومية الجديدة ،وتنمية المجتمع المدني ، والاصلاح الانتخابي .www.Marefa.Org .

(٨) فالح عبد الجبار، واسماء جميل ، الاحزاب السياسية في العراق ، دراسات عراقية ،www.Iraqstudies.com .

(٩) شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، مطبعة الارشاد ، الطبعة الثانية ،١٩٧٥ ،ص١٤٤ .

(١٠) مجموعة باحثين ،مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٩ ، ص٤٥ .

(١١) رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٥، ص٧٣ .

(١٢) شمران حمادي ، المصدر السابق ، ص١٤٤ .

(١٣) نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في ظل غياب القانون ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد(٤٣) ،السنة (٢) ،٢٠٠٨ ،ص٦٤ .

(١٤) سعد سلوم اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، جدل (مجلة) ، بغداد ،٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .

(١٥) نغم محمد صالح ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

(١٦) عبد الوهاب حميد رشيد ،مستقبل العراق ، الفرص الضائعة والخيارات المتاحة ، دار المدى للثقافة والنشر ،دمشق ،١٩٩٧ ،ص٨١ .

(١٧) مجموعة باحثين ،الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٣٨١ .

(١٨) لمزيد من التفاصيل ينظر : اسراء علاء الدين النوري ، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، المستقبل العربي(مجلة) ، العدد(٨) ،٢٠٠٦ ،ص٣١- ٣٧ .

(١٩) وجدان فالح حسن ، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات عراقية معاصرة ، جامعة كربلاء، العدد(٦)، السنة (٣) ، ٢٠١٢ ،ص٥٣٣.

(٢٠) مؤشر بيتر تلسمان للتحول الديمقراطي ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ،٢٠٠٩ ،ص ٤٨٩ .

(٢١) مجموعة باحثين ، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ،ص٣٨١

(٢٢) المصدر نفسه .ص٣٨١ .

(٢٣) عبد الوهاب حميد رشيد ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٢٤) خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلة الوصول الى دولة القانون ، مركز العراق للدراسات ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص٩٠.

(٢٥) أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ .

(٢٦) المصدر نفسه .

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) نغم محمد صالح ، المصدر السابق ، ص٦٩.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص٦٩ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل ينظر: بريخشتي كيمب ، حوار الاحزاب السياسية ، دليل ميسر الحوار، المعهد الهولندي للديمقراطيات ، أوسلو ،د.ت ، ص ٢٤- ٣١ .

(٣١) عبد الجبار احمد ، الانتخابات والتحول الديمقراطي ا في العراق في: مجموعة باحثين ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف ،٢٠٠٩ ،ص٥٧ .

(٣٢) نغم محمد صالح ، المصدر السابق ،ص ٦٩ .

(٣٣) المصدر نفسه ،ص ٧٠ .

(٣٤) حسنين توفيق ابراهيم ، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام ،مركز الخليج للأبحاث ، الدوحة ،٢٠٠٥ ،ص٣١ .

(٣٥) لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين عباس المرزوكي الوعي الانتخابي في العراق ، الواقع والمستقبل، في : التقرير الاستراتيجي العراقي ، ص ص١٥٧-١٦٣ .

(٣٦) زهير عطوف ، التجربة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، بغداد ،٢٠١٨ ،ص٣٧.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل ينظر :مريم محمد حسين الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين ، بغداد ،٢٠١٤ ،ص٦-١١ .

(٣٨) ياسر خالد الخفاجي ،النظام السياسي العراقي والسلوك السياسي للنخبة بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد ،٢٠١٧ ،ص١٤٩ .

(٣٩) المصدر نفسه ،ص٥٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ،ص٥٠ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل ينظر: أرنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة : حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد -بيروت ،٢٠٠٦ ، ص٤٨-٦٤ .

(٤٢) دستور العراق الصادر لعام ٢٠٠٥ ،Constituteproject,Org ،ص٢٢.

(٤٣) آندرورينولدز وآخرون ،اشكال النظم الانتخابية ،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعريب: أيمن ايوب ،الطبعة الثانية ،السويد ٢٠١٠ ، ص٨٣ .

(٤٤) لمزيد من التفاصيل ينظر: حارث محمد حسن ،التجربة التوافقية في العراق ، النظرية والتطبيق والنتائج ،سياسات عربية (مجلة) ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،العدد(٢٣) ،الدوحة ، تشرين الثاني ،٢٠١٦ ،ص ٤٨-٥٢ .

(٤٥) ياسر خالد الخفاجي ،المصدر السابق ،ص١٥١ .

(٤٦) المصدر نفسه ،ص١٥٣ .

(٤٧) حارث محمد حسن ،التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديمقراطي ، معاً (مجلة) ،المركز العراقي للأبحاث ، المجلد(٢) ، بغداد ،٢٠٠٤، ص١٥-١٨ .

(٤٨) خميس حزام والي ، تداول السلطة في العراق ،العلوم السياسية (مجلة) ،العدد (٥٣) ،جامعة بغداد ،٢٠١٧ ،ص٩٤

(٤٩) حارث محمد حسن ،التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديمقراطي،ص١٥-١٨ .

(٥٠) حارث محمد حسن ، التجربة التوافقية في العراق ،النظرية والتطبيق والنتائج ، ص٥٠ .

(٥١) حافظ علوان حمادي الدليمي ، المعارضة السياسية ،دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها ،المجلة العلمية – جامعة جيهان ،العدد(١) ،المجلد(٢) ،السليمانية ،شباط ٢٠١٨،ص١٨١ .

(٥٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ،ص١٧٢-١٧٤ .

(٥٣) شذى زكي حسن ،معوقات البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،مركز دراسات الوطن العربي ،الجامعة المستنصرية ،العدد(١٧) ،٢٠٠٥ ،ص٨٣-٨٤ .

(٥٤) حسن تركي عمير ، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد(٥٨) ،جامعة ديالى ٢٠١٣ ،ص١٤٦

## المصادر

### اولا : الوثائق

١- أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤
٢- آندرور ينولدز وآخرون ،اشكال النظم الانتخابية ،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعريب: أيمن ايوب ،الطبعة الثانية ،السويد ٢٠١٠ .
٣- التقرير الاستراتيجي العراق ، الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات ٢٠١٨ ، المركز العربي الديمقراطي ،برلين ،٢٠١٧ .
٤- دستور العراق الصادر لعام ٢٠٠٥، Constitute project, Org.
٥- . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – دائرة الاحزاب السياسية ، احصائية الاحزاب السياسية لانتخابات ٢٠١٨ ، بغداد ، ٢٠١٨ .
٦- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – دائرة الاحزاب السياسية ، إجراءات تأسيس الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٦ ، الجزء (٢) ، المادة (٦) ، الفقرة (٣) .

### ثانيا : الكتب العربية والمعربة .

١- أرنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة : حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد –بيروت ،٢٠٠٦.
٢- بريخشتي كيمب ، حوار الاحزاب السياسية ، دليل ميسر الحوار، المعهد الهولندي للديمقراطيات ، أوسلو ،د.ت .
٣- حسنين توفيق ابراهيم ، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام ،مركز الخليج للأبحاث ، الدوحة ،٢٠٠٥ .
٤- خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلة الوصول الى دولة القانون ، مركز العراق للدراسات ،بغداد ،٢٠٠٩.
٥- زهير عطوف ، التجربة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، بغداد ،٢٠١٨.
٦- شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، مطبعة الارشاد ، الطبعة الثانية ،١٩٧٥ .
٧- عبد الوهاب حميد رشيد ،مستقبل العراق ، الفرص الضائعة والخيارات المتاحة ، دار المدى للثقافة والنشر ،دمشق.
٨- مجموعة باحثين ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف ،٢٠٠٩.
٩- مجموعة باحثين ،مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٩ .
١٠- . مجموعة باحثين ،الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٤
١١- .مؤشر بيتر تلسمان للتحول الديمقراطي ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ،٢٠٠٩ .

## رابعا : الأطاريح والرسائل الجامعية

١- عبد الله فاضل حسين ، الانتخابات النيابية العراقية ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق- الجامعة الاسلامية ، بيروت ،٢٠١١ .

٢- مريم محمد حسين الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين ، بغداد ،٢٠١٤ .

٣- ياسر خالد الخفاجي ،النظام السياسي العراقي والسلوك السياسي للنخبة بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد ،٢٠١٧.

## خامسا : البحوث و المجلات الدورية

١- اسراء علاء الدين النوري ، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، المستقبل العربي(مجلة) ، العدد(٨) ،٢٠٠٦.

٢- حارث محمد حسن ،التجربة التوافقية في العراق ، النظرية والتطبيق والنتائج ،سياسات عربية (مجلة) ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،العدد(٢٣) ،الدوحة ، تشرين الثاني ،٢٠١٦.

٣- حارث محمد حسن ،التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديمقراطي ، معاً (مجلة) ،المركز العراقي للأبحاث ، المجلد(٢) ، بغداد ،٢٠٠٤.

٤- حافظ علوان حمادي الدليمي ، المعارضة السياسية ،دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها ،المجلة العلمية – جامعة جيهان ،العدد(١) ،المجلد(٢) ،السليمانية ،شباط ٢٠١٨.

٥- حسن تركي عمير ، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد(٥٨) ،جامعة ديالى ٢٠١٣ .

٦- خميس حزام والي ، تداول السلطة في العراق ،العلوم السياسية (مجلة) ،العدد (٥٣) ،جامعة بغداد ،٢٠١٧ .

٧- سعد سلوم اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، جدل (مجلة) ، بغداد ،٢٠٠٦ .

٨- شذى زكي حسن ،معوقات البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،مركز دراسات الوطن العربي ،الجامعة المستنصرية ،العدد(١٧) ،٢٠٠٥.

٩- . نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في ظل غياب القانون ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد(٤٣) ،السنة (٢) ،٢٠٠٨ ،ص٦٤ .

١٠- وجدان فالح حسن ، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات عراقية معاصرة ، جامعة كربلاء، العدد(٦)، السنة (٣) ، ٢٠١٢.

**سادسا : شبكة الانترنت ( المواقع الإلكترونية )**

1- .www.alnoor.Se
2- www.Iraqstudies.com .
3- www.Marefa.Org
4- . www.ar.Wikipeadia.or